الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ07ــدد

تاريخ الاجتماع: الأربعاء 12 جويلية 2023

جدول الأعمال: النظر في مقترح قانون يتعلق بتوظيف معلوم إسداء خدمة بلدية على شركات الاتصالات (عدد 2023/07). تبعا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب عدد 04 المؤرخ في 8 جوان 2023.

الحضور:

- الحاضرون: (13)
- المعتذرون: (00)
- الغائبون: (02)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (00).

ساعة افتتاح الجلسة: الساعة التاسعة و30 دقيقة

ساعة اختتام الجلسة: الساعة الحادية عشر و16 دقيقة

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 12 جويلية 2023 خصصتها للنظر في مقترح قانون يتعلق بتوظيف معلوم إسداء خدمة بلدية على شركات الاتصالات (**عدد 2023/07**).

وفي بداية الجلسة، ثمّن أعضاء اللجنة مجهود جهة المبادرة في تقديم هذا المقترح الهادف أساسا إلى تنمية الموارد المالية للبلديات. وفي العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بتطوير الاقتصاد الوطني.

وخلال النقاش، أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة أن تتضمن وثيقة شرح الأسباب الدواعي التشريعية لهذا المقترح والمردود المالي للإجراءات المقترحة.

وأشار عدد من النواب إلى أن وثيقة شرح الأسباب تضمنت بما يُفيد أن البلديات تعمل على تحسين أمثلة التهيئة العمرانية وأشغال الهندسة المدنية من أجل توفير بنية تحتية ملاءمة للتجمعات السكنية القديمة والمحدثة، كما تضمنت أن المعاليم المقترح توظيفها لفائدة البلديات ستوجّه لتركيز كاميرات وهو ما يدل على عدم الانسجام في المفاهيم والمبررات التي يقتضيها مقترح القانون المعروض، وأكّدوا أن يكون الهدف الأساسي لهذا التوظيف هو تنمية الموارد المالية للبلديات خاصة منها البلديات الضعيفة والمحدثة ليتسنى لها القيام بالدراسات نظرا للمبالغ المالية المشطة التي تطلبها مكاتب الدراسات مما ينجر عنه عدم التقدم في إنجاز مشاريعها.

كما بيّن أعضاء اللجنة أن مشروع مقترح هذا القانون تضمّن في فصله الرابع أن نسب المعاليم المقترحة ستوجّه لتعزيز مجهود البلديات في تركيز كاميرات وهو ما يتعارض مع المبادئ العامة للميزانية وخاصة الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينصّ على أن تدرج موارد الدولة وتكاليفها في الميزانية بمبالغها الجملية والخام دون مقاصة بينها.

وأفاد البعض الآخر أن فكرة التخصيص موجودة فقط في قانون الميزانية للبلديات في ما يتعلق بالهبات والتبرعات التي تتحصل عليها البلديات خارج إطار الميزانية الخاصة بها والتي يقع توظيفها للقيام بمشاريع تنموية. وهذا لم يقع تفعيله إلى حد الآن.

كما تعرّض أعضاء اللجنة إلى عدة مسائل تعلقت أساسا بالنصوص القانونية والترتيبية التي تنظم العلاقة بين البلديات وشركات الاتصال على غرار المعاليم الموظفة على شركات الاتصال بخصوص الخزانات المركزة بالملك العمومي للطرقات ووحدات الاتصال المركزة بالمناطق البلدية.

وتساءلوا في هذا الصدد عن المعلوم السنوي المقترح توظيفه والمقدّر بـ 50 دينار على كل خزان مركز بالملك العمومي وعن المعايير التي تمّ اعتمادها في تحديده.

وبخصوص نسبة 15% المقترحة والتي سيتم دفعها من طرف شركة اتصالات عن آخر قيمة كرائية، أفاد أحد النواب أن هذا المعلوم الموظف أصبح 10 % في قانون المالية 2021 وهو معلوم الاقتطاع الشهري الذي تدفه الشركة ويستظهر به صاحب المحل.

كما تساءل البعض من النواب عن مدى مساهمة شركات الاتصال في الاقتصاد التونسي وعلاقتها بالبلدية وما هو التوظيف التي تقدمه شركة الاتصالات للبلديات.

وأفاد أحد النواب أنه ليس هناك أي علاقة مادية بين شركات الاتصال والبلديات إلا في المعلوم الموظف على وحدات الاتصال الموجودة على الرصيف. وأضاف أن العلاقة الوحيدة التي تربط شركات الاتصال بالبلديات هي رخصة لأشغال وقتية تسند في أول السنة.

ولتنمية موارد البلديات اقترح بعض النواب العمل على تطبيق القانون لتحسين نسب الاستخلاص للأداءات البلدية المتخلدة التي من شأنه تعزيز مواردها، ورأى بعض النواب أن هذا المعلوم لا يمكن أن يوفّر موارد مالية هامّة خاصة في المناطق البلدية التي لا يوجد بها عدد كبير من وحدات الاتصال.

كما أثار أحد النواب ملف شركات الاتصالات في تونس مؤكدا على ضرورة تثمين وتطوير دور هذه الشركات في تنمية موارد ميزانية الدولة ودفع الاقتصاد الوطني.

وفي ختام الجلسة، قررت اللجنة التفويض لمكتبها لعقد جلسة مع جهة المبادرة التشريعية لعرض مقترحات اللجنة حول مقترح هذا القانون.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري